

بعض الازمات الاقتصادية التي هزت العالم

١- أزمة أسعار النفط 1973
بدأت الأزمة عندما قرر أعضاء
منظمة أوبك (خاصة من
العرب)، الرد على قرار الولايات
المتحدة بإرسال شحنات
السلاح إلى إسرائيل خلال حرب
1973.

وقررت دول أوبك إعلان حظر
النفط، ووقف صادراته إلى
الولايات المتحدة وحلفائها. وقد
أدى هذا إلى نقص كبير وارتفاع
حاد في أسعار النفط، تبعته أزمة
اقتصادية في الولايات المتحدة

والعديد من البلدان المتقدمة.

وقد أدت هذه الأزمة إلى حدوث تضخم مرتفع للغاية (ناشئ عن الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة)، وركود اقتصادي. ونتيجة لذلك، سمي الاقتصاديون هذه الفترة باسم أي الركود زائد، "Stagflation". التضخم وقد استغرق الأمر عدة سنوات حتى ينتعش الإنتاج ويتراجع التضخم إلى مستويات ما قبل الأزمة.

٢- الأزمة

الاقتصادي 2007-2008

خسائر في البورصة الأميركية

بسبب الكساد الكبير - 31

ديسمبر 2007

أدت الأزمة الاقتصادية في

2007 إلى ركود كبير، يعتبر أشد

أزمة اقتصادية منذ ركود عام 1929، وأحدث ركود 2007 دمارا في الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم. وقد اندلعت الأزمة بسبب انهيار ما سميت وقتها بـ "الفقاعة العقارية" في الولايات المتحدة، ما أدى إلى انهيار بنك "ليمان براذرز" الاستثماري في سبتمبر 2008، كما أن العديد من المؤسسات المالية العالمية كانت على شفا الانهيار تطلب إنهاء الأزمة عمليات إنقاذ حكومية غير مسبوقة، واستغرق التعافي نحو 10 سنوات، بعدما خسر العالم ملايين الوظائف ومليارات الدولارات.

٣- أزمة فايروس كورونا ٢٠٢٠
إذا استثنينا الحروب، كانت
الأزمات الاقتصادية الكبرى، بعد

الثورة الصناعية ناتجة بشكل عام عن استثمارات مالية عالية المخاطر بسبب أزمة مصرفية ومالية ما، مثل أزمة عام 2008م الناتجة عن الارتفاع الكبير بأسعار العقارات في الولايات المتحدة، يرافقها ارتفاع خطير في المديونية. أما هذه الأزمة فقد تسبب فيها عامل غير اقتصادي، أجبر كل اقتصادات العالم على التوقف شبه التام، وليس مجرد تباطؤ، وأجبر حوالي 187 بلداً حول العالم على الحجر.

إن الحجر الصحي وتوقف الأعمال سيحدث مزيداً من البطالة في معظم بلدان العالم، مما يؤشر إلى حدوث أزمة اجتماعية ومعيشية في كثير منها. ويُتوقع أن تصل البطالة في العالم مثلاً إلى حوالي 200 مليون نسمة قريباً. ويخرج كل

أسبوع في الولايات المتحدة من
سوق العمل ما بين 2 و6 مليون
عامل. ونظراً لأن هذه الأزمة غير
واضحة المعالم، ولأن النمو لن
يعود قبل الجزء الأول من عام
2021م على أقرب تقدير،
ستزداد البطالة بأرقام قياسية
دون استطاعة الدول من
معالجتها بشكل فعّال